

مطالب بإنقاذ طالبة بالأزهر وطبيبة وظهور 20 من المختفين قسريا



الجمعة 20 يناير 2023 06:21 م

جددت حركة نساء ضد الانقلاب مطلبها بالإفراج عن كافة معتقلات الرأي والأطفال القابعين داخل سجون السيسي في ظل ظروف احتجاز تتنافى مع أدنى معايير سلامة وصحة الإنسان .
وحملت الحركة عبد الفتاح السيسي مسؤولية سلامة حياة المعتقلة "استشهاد كمال عايدية" الطالبة بكلية اللغات والترجمة جامعة الأزهر وجميع الحرائر في السجون، وطالبت بالإفراج الفوري عنهن .
وأشارت إلى أن "استشهاد" تدهورت حالتها الصحية بشكل بالغ داخل سجن القناطر، في ظل ظروف احتجاز غير مناسبة ضمن مسلسل التنكيل بنساء وفتيات مصر[]
وذكرت أنها تعاني داخل محبسها من الأنيemia، بالإضافة إلى وجود جرثومة بالمعدة، مما يجعلها في حاجة إلى عناية ورعاية صحية خاصة، و بدلا من الإفراج عنها يحدد حبسها تلقائيا .
كانت قوات الانقلاب قد اعتقلت الضحية من منزلها بمدينة بلييس محافظة الشرقية في ٨ نوفمبر ٢٠٢٠ ، وتعرضت للإخفاء القسري لأكثر من عشرة أيام حتى ظهرت في نيابة أمن الدولة على ذمة قضية ذات طابع سياسي، ويتم تجديد حبسها على ذمتها على خلفية اتهامات ومزاعم لا صلة لها بها[]
للعام السادس استمرار التنكيل بالدكتورة سارة الصاوي

أعربت الحركة عن أسفها لاستمرار الحبس والانتهاكات ضد الدكتورة سارة عبدالله الصاوي المعتقلة منذ أكثر من 5 سنوات بسجن القناطر وتلفيق اتهامات ومزاعم لها بالقضية الهزلية المعروفة ب "الاعتداء على سفارة النيجر".
ورغم غرابة التهم الملفقة للصاوي إلا أن محكمة النقض أكدت الحكم عليها بالسجن المؤبد ضمن الانتهاكات والمظالم التي ترتكب ضد المرأة المصرية منذ الانقلاب العسكري الدموي الغاشم[]
كانت قوات الانقلاب قد اعتقلت الدكتورة سارة وشقيقتها ووالدهما في 17 سبتمبر 2015 من سيارتهم بكمين بطريق إسكندرية الصحراوي ، ثم أطلق سراح والدهما وحكم على سارة بالمؤبد في قضية عسكرية ، وشقيقتها رنا بالسجن ثلاث سنوات ، تعرضت سارة للإخفاء القسري وللتعذيب أثناء التحقيق للاعتراف بتهم ملفقة ، حتى تدهورت حالتها الصحية والنفسية ورغم مناشدات أسرته وصرخاتهم للإفراج عنها ، مازالت محبوسة تعاني الظلم والقهر والحسرة على ضياع زهرة شبابها خلف القضبان ، بحسب ما ذكرته حركة نساء ضد الانقلاب عبر حسابها على فيس بوك .
وكان تقرير المشهد الحقوقي لعام 2022 الصادر عن مركز الشهاب مؤخرا قد وثق 3153 حالة إخفاء قسري رصدتها المركز، وذكر أن عدد المخفيين قسريا في مصر وصل خلال تسعة سنوات إلى 16355 حالة[]

وتعتبر جرائم الإخفاء القسري التي تنتهجها سلطات الانقلاب في مصر انتهاكا لنص المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا".

يشار إلى أن هذه الجرائم تعد انتهاكا لنص المادة الـ 54 الواردة بالدستور، والمادة 9 /1 من العهد الدولي للحقوق الخاصة المدنية والسياسية الذي وقعته مصر، والتي تنص على أن لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا ، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون ، وطبقا للإجراء المقرر فيه[]